

حماية سلاسل الإمداد لصغار المنتجين الزراعيين في ظلّ كوفيد-19 في أفريقيا

(12 أبريل/نيسان 2020)

الرسائل الرئيسية

- تيسير التجارة ما بين الأقاليم (وما بين القارات) بالنسبة إلى المدخلات الزراعية الرئيسية.
- المحافظة على استمرارية عمل آليات إمداد المدخلات بالنسبة إلى صغار المنتجين من خلال اعتبار التجار الزراعيين الريفيين على نطاق صغير "أساسيين" في أنظمة الاحتواء.
- الاستفادة من الدروس المستخلصة من الاستجابة لفيروس مرض إيبولا في غرب أفريقيا.
- حيثما أمكن ذلك، استخدام الدفع الإلكتروني للقوائم في خطط توزيع المدخلات التي تحظى بإعانات أو دعم حكومي والحصول على الخدمات (خدمات الجرارات والنقل والمكنة).
- البحث في إمكانية استخدام السلف النقدية لصغار المنتجين لضمان حصولهم على المدخلات خلال المواسم المقبلة واستباق حالات المديونية الممكنة بعد احتواء الجائحة وتخفيف تدابير الاحتواء.
- تمكين أسواق البذور غير الرسمية أو المعارض التجارية للمدخلات من مواصلة عملها مع التقيد بالشروط الصحية المتشددة.
- الاستثمار في مرافق التخزين (بما في ذلك التخزين بالتبريد للمدخلات البيطرية والمنتجات القابلة للتلف).
- ضمان إدراج المساعدة لإنقاذ سبل العيش كعنصر أساسي في الأنظمة المتعلقة باستمرارية العمل الإنساني.

يشكل صغار المنتجين دعامة هامة لإنتاج الأغذية للأسر المعيشية وللعالم أيضًا باستخدام قاعدة شحيحة أكثر فأكثر من الموارد الطبيعية. وهم مزارعون يعملون على أرض لا تتعدى مساحتها الهكتارين وهم رعاة الماشية في ديارهم وهو الرعويون (الزراعيون) وصيادو الأسماك والأشخاص الذين يعتمدون على الغابات.

ويُحصى في العالم وجود قرابة 500 مليون من صغار المزارعين الذين ينتحون نسبة قد تصل إلى 80 في المائة من الأغذية المستهلكة في أفريقيا وآسيا¹. وفي أفريقيا تحديدًا، يوفر الغذاء والعمل لثلاثي السكان ويقومون بزراعة 62 في المائة من الأراضي². وصغار

¹ أصحاب الحيازات الصغيرة والأمن الغذائي والبيئة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2013

² <http://www.fao.org/family-farming/regions/africa/ar/>

المنتجين معرضون بشدة إلى الصدمات والتوترات. وتعتمد سبل عيشهم على المواسم وقد تنحرف بسهولة عن مسارها بفعل الارتفاعات الحادة في أسعار المدخلات والأحوال المناخية المتطرفة على غرار موجات الجفاف أو الفيضانات.

وبحسب ما جاء في تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2019، واصلت معدلات الجوع ارتفاعها في جميع الأقاليم الفرعية في أفريقيا تقريباً مما يجعل إقليم أفريقيا يسجل أحد أعلى معدلات انتشار النقص التغذوي، حيث أنّ مواطناً أفريقياً واحداً من أصل خمسة مواطنين يعاني الجوع. وقد تكون تداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) قاسية للغاية. وتجدد الإشارة إلى أنّ بعضاً من البلدان الأفريقية تعاني من أزمات غذائية بسبب صدمات مختلفة بما فيها تلك الناجمة عن المناخ والنزاعات وكذلك الآفات والأمراض النباتية والحيوانية، كما بالنسبة إلى حالة الطوارئ القائمة حالياً بفعل الجراد الصحراوي في شرق أفريقيا.

ويشير مركز مكافحة الأمراض والوقاية منها في أفريقيا إلى أنّ 52 من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي أفادت عن وجود حالات إصابة إيجابية بكوفيد-19 وذلك حتى 7 أبريل/نيسان 2020. وقد سارعت الحكومات في ضوء ذلك إلى اتخاذ تدابير لمكافحة انتشار الجائحة. وبعض من هذه التدابير لا يتواءم تماماً مع تلك المتبعة في بلدان مجاورة، وهو ما قد تكون له تداعيات على احتواء كوفيد-19 وكذلك على الأمن الغذائي في الإقليم. وإضافة إلى ذلك، قد تكون للعديد من هذه التدابير انعكاسات سلبية على صعيد سلاسل القيمة الغذائية الزراعية³ وتدفعاتها خاصة بالنسبة إلى الشرائح السكانية الفقيرة والضعيفة.

التحديات الخاصة بجائحة كوفيد-19

يشكل صغار المنتجين فرصة كبرى خلال الأزمة الراهنة حيث أنهم قادرون على مواصلة الإنتاج على مستوى المزرعة الأسرية. لذا، من الأهمية بمكان إسناد الأولوية لسلاسل إمدادات المدخلات والخدمات الزراعية واتخاذ ما يلزم من تدابير الصحة النباتية والتدابير الصحية الأخرى لضمان سلامة الأشخاص العاملين في هذا المضمار. وإنّ تيسير مواصلتهم إنتاج الأغذية في هذه الحقبة ستوقف على مدى القدرة على مواجهة بعض التحديات القائمة بالفعل أو التي قد يواجهونها من أجل الحصول على المدخلات، بما في ذلك الخدمات التي توفرها السلطات المحلية والوطنية على غرار موظفي الإرشاد والدعم البيطري.

ويعتمد صغار المنتجين الزراعيين في حالات كثيرة على سلاسل الإمداد الأكبر حجماً للحصول على المدخلات والخدمات الزراعية. ومن شأن تقييد الحركة على المستوى الوطني، إضافة إلى بقاء الخدمات و/أو إيقافها على غرار الموانئ ونقاط التفتيش الحدودية أن تؤثر جميعاً على الواردات بما في ذلك عبر الحدود؛ وهو ما سيضر بصغار المنتجين.

وإنّ الجدول الزمني للإنتاج قد بلغ مراحل مختلفة في القارة الأفريقية وثمة حاجة إلى مراعاة الجانب الموسمي لدى فرض الضوابط المختلفة من خلال التدابير المتخذة بما يضمن عدم تفويت أي فرص هامة. ففي شرق أفريقيا (كينيا والصومال وبعضاً من إثيوبيا) مثلاً، بدأت عملية الزرع للموسم الزراعي الرئيسي ومن شأن أي تأخير في تدفقات المدخلات أن يُحدث مفعول كرة الثلج. أما في منطقة السهل، حيث شهد الانعدام الحاد في الأمن الغذائي ارتفاعاً ملحوظاً خلال العام الفائت (من 10.6 مليون نسمة

³ تشمل سلاسل القيمة الزراعية الغذائية شبكات مترابطة تضم جهات فاعلة مختلفة - بما في ذلك المزارعون والمنتجون، على الصعيدين الكبير والصغير، والموردون وموزعو المدخلات (البذور والأسمدة والمعدات وما شابه) والخدمات الزراعية ومزودو خدمات النقل والشؤون اللوجستية والمجهزون والمصنعون الزراعيون والمصدرون والمستوردون والمفتشون في مجالي الجودة والسلامة والنظم ذات الصلة، والعديد من الأطراف الأخرى.

في الموسم الأعرجف من عام 2019 إلى 17 مليوناً بحسب التوقعات خلال الموسم الأعرجف المقبل)، يبدأ موسم الزرع اعتباراً من شهر يونيو/حزيران ويتعين على المزارعين أن يباشروا في تقييم المدخلات في أقرب وقت ممكن.

إضافة إلى ذلك، في البلدان التي يتأخر فيها موسم الزرع إلى فترة لاحقة من السنة، كما في جنوب أفريقيا، قد يكون لعدم التحرك الفوري الآن أثر صادم من حيث الحصول على المدخلات في الوقت المناسب للمواسم وبالتالي على إنتاج الأغذية. وقد يكون هذا مدمراً في بعض مناطق الإقليم الفرعي التي شهدت أعاصير وموجات جفاف حاد خلال السنة الماضية والتي تعاني في الأساس من ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي فيها.

وعلى نحو ما أشير إليه، يُنتج صغار المزارعين ما يكفي لأسرهم المعيشية وللأسواق لتأمين الدخل. لذا، فمن الأهمية بمكان أن تبقى القدرة على الوصول إلى أسواق المدخلات والمنتجات على حد سواء وتدفعاتها سارية للحد قدر المستطاع من الانكماش على صعيد الطلب. وسيحفظ هذا المنتجين على الحصول على المدخلات وإنتاج محاصيلهم وإنتاجهم الحيواني والمنتجات الأخرى. وإنّ الأزمة الحالية تضعنا أمام تحدّ هام للنظر في كيفية العمل في الوقت نفسه على تيسير النظم المحلية وتقويتها من خلال استجابات تحاكي عن كنب الأشخاص واحتياجاتهم بموازاة المحافظة على النظم الزراعية الغذائية الأولية الدولية والعبارة للحدود وفي ما بين الأقاليم وتعزيزها.

الإجراءات المقترحة لمواجهة هذه التحديات

سوف تتسم الحلول المتكاملة بأهمية حاسمة لضمان النظم الزراعية الغذائية المصممة بما يراعي احتياجات كل من صغار المنتجين والمنتجين التجاريين الأكبر حجماً، مع الإقرار بالتكافل القائم بينهما حتى بالنسبة إلى المجتمعات المحلية النائية.

تيسير تجارة المدخلات الزراعية الرئيسية في ما بين الأقاليم (وفي ما بين القارات)

انتهاز الفرص التي تتيحها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية مثلاً من خلال الإعفاءات من القيود المفروضة على استيراد المنتجات الغذائية و/أو المدخلات وحركتها إلى سلاسل الإمداد الزراعية الغذائية عبر الحدود.

- توسيع نطاق استيراد المحاصيل الأساسية للأمن الغذائي بما يكفل استقرار الإمدادات الوطنية.
- إتاحة الإعفاءات من القيود المفروضة على استيراد المدخلات الرئيسية (البذور والأسمدة والتجهيزات وقطع الغيار وما إلى ذلك) وعلى حركتها.
- إرساء بروتوكولات بشأن حركة الحيوانات الحية عبر الحدود مثلاً بالاستفادة من الاتفاقات القائمة التي تقوم بتيسيرها الهيئة الحكومية الدولية لمكافحة الجفاف وتحقيق التنمية بخصوص حركة الثروة الحيوانية عبر الحدود في منطقة كاراموجا الكبرى. وسيكتسي هذا أهمية خاصة بالنسبة إلى مجموعات الرعاة الضعفاء الذين يعتمدون على حركات التنقل الموسمية عبر الحدود لبقائهم.

المحافظة على أداء آليات الإمداد بالمدخلات بالنسبة إلى صغار المنتجين

نظرًا إلى اعتماد صغار المنتجين على مجموعة من آليات إمداد المدخلات غير الرسمية على المستوى الوطني، انطلاقًا من مستواهم الخاص لإنتاج البذور أو المستوى المحلي وصولاً إلى النظم المدعومة الرئيسية على غرار تلك القائمة في زامبيا، يمكن أن تشمل التدابير المحددة لمواصلة العمل بهذه الآليات ما يلي:

- تصنيف صغار تجار المنتجات الزراعية في المناطق الريفية على أنهم "أساسيون" في أنظمة الاحتواء.
- الاستفادة من الدروس المستخلصة من الاستجابة لمرض فيروس إيبولا في غرب أفريقيا حيث منظمات المنتجين قائمة وتعمل على نحو جيد ومساندتها لتمكينها من المشاركة على أكمل وجه في المفاوضات وشراء المدخلات بالجملة والنفاذ إلى وسائل النقل ونقل الإمدادات والنفاذ إلى مرافق التخزين وإيصال الإمدادات إلى أقرب ما يمكن من المستويات المحلية.
- استخدام قدر المستطاع وحيثما أمكن ذلك الدفع الإلكتروني للقوائم في خطط توزيع المدخلات التي تغطي بإعانات أو دعم حكومي والحصول على الخدمات (خدمات الجرارات والنقل والمكننة).
- البحث في إمكانية اللجوء إلى السلف النقدية لصغار المنتجين لضمان حصولهم على المدخلات خلال المواسم المقبلة واستباق حالات المديونية الممكنة بعد احتواء الجائحة وتخفيف تدابير الاحتواء.
- تمكين أسواق البذور غير الرسمية أو المعارض التجارية للمدخلات من مواصلة عملها مع التقيد بالشروط الصحية المتشددة. وقد يعني هذا إحداث زيادة ملحوظة في عدد المواقع التي تُقام فيها أسواق غير رسمية للبذور أو المنتجات والحد من عدد البائعين والمشتريين، إضافة إلى احترام مسارات مضمونة بين البائعين. يتعين على الحكومات توفير الإشراف والتنسيق مع القطاع الخاص ومنظمات المنتجين.
- الاستثمار في مرافق التخزين (بما في ذلك التخزين البارد للمدخلات البيطرية والمنتجات القابلة للتلف) على مستوى السلطات المحلية والمجتمع المحلي والأسر المعيشية بالنسبة إلى مخزونات المدخلات وللحد من الفاقد ما بعد الحصاد على حد سواء. وبالإمكان القيام بذلك بالتعاون مع الفرقاء في المنتدى العالمي المعني بالمياه والإصحاح والنظافة الصحية وأطراف أخرى.
- استخدام النظم غير الرسمية على المستوى المحلي على غرار منظمات الشباب المجهزين بدراجات نارية (بودا بودا في كينيا وأوغندا) لضمان التسليم على المستوى المحلي داخل المناطق. ويمكن أن يترافق هذا مع رسائل تتعلق بالصحة والسلامة.
- اتباع سياسات تضمن استمرارية خدمات الدعم الرئيسية لسلاسل القيمة الزراعية الغذائية - يمكن للحكومات تيسير استمرار آليات الدعم الاستشاري واتحادات المنتجين والتعاونيات والمؤسسات وبرامج مكافحة الآفات والعمال البيطريين وعمال الإرشاد - مع التركيز بنوع خاص على مكافحة الأمراض وسلامة الأغذية وتدابير ضمان الجودة - مثلاً من خلال تعميم الابتكارات في مجال التكنولوجيات الرقمية كما في رواندا، من بين جملة بلدان أخرى، حيث تم اختبارها بالفعل. وهذا من شأنه أن يضمن استمرارية المشورة الفنية للمزارعين.

ضمان إدراج المساعدة لإنقاذ سبل العيش كعنصر أساسي في الأنظمة المتعلقة باستمرارية العمل الإنساني

هناك اعتراف واسع بأنّ المساعدة لسبل العيش من قبيل عمليات توزيع البذور على نطاق واسع باستخدام الآليات المناسبة هي في صميم العمليات الإنسانية ويجب أن يبرز هذا في الاتفاقات الوطنية والمحلية بشأن استمرارية العمليات الإنسانية. فعلى سبيل المثال، كان ثلث الإنتاج الوطني خلال الموسم الرئيسي في جنوب السودان خلال عام 2018 بواسطة بذور ومدخلات أتاحتها منظمة الأغذية والزراعة.

- ويجب أن تكون المشتريات المحلية للمدخلات الزراعية للأغراض الإنسانية معفية من القيود.
- ينبغي البحث في إمكانية إنشاء مخزونات فعالة وكفؤة من الأغذية والبذور والعلف الحيواني للأغراض الإنسانية وإعمالها قبل وقت طويل من بدء المواسم.
- ينبغي تكوين مخزونات من الإمدادات البيطرية الحرجة (اللقاحات والعقاقير) ونقلها إلى أقرب ما يمكن من المجتمعات المحلية إلى جانب دعم سلسلة التبريد على هذا المستوى.

أسئلة توجيهية لعناية الوزراء:

- ما هي الصعوبات الرئيسية التي تتوقعونها في سلسلة إمدادات المدخلات؟
- ما هي المدخلات الأشدّ تأثراً؟
- كيف تعملون على إيجاد حلّ لها؟
- هل في اعتقادكم أنّ هذا بإمكانه أن يؤثر على موسم الزرع المقبل؟